وتمم دخيلهم جمع منه أن أربعة أنواع الخمسة المذكورة في أول
الباب غير داخلة في هذا الحكم ولو سمي بها ولم يتق لبعضها
الحكم على السبعة وإنما أتى السمي بواحد من الخمسة ثم قال
ينصرف في نحو الشكل فيعتق داخلة في الحكم وهو يدرس كل ما
الصرف فيه إن كان منها كان وكل ما فيه كما وهو قوله
والصرف مبتدأ وخبره إن أو فيه متعلق بلا جرا والجملة كلها
والضمير في فيه عائد على المنقول ثم قال

وما يكون منه منقوصا ففي
إعرابه نهج جوار يقتفي

يعني

أن ما كان منقوصا من أسماء التي لا تنصرف سواء كان من أحد
أنواع السبعة التي امتنع علتها الخمسة أو من أحد أنواع
الخمسة التي تقدمت فإنه يجري مجرى جوار وقد تقدم أن جوار ونحوه
الشوبو وحذاو وجوار وشبه مما حمل عليه الاسم في كلام الناظم
من أنه إذا ثبت أن من أنواع السبعة دون الخمسة في
حكم المنقوص فيما ... في غير التعريف أعني تصغير
... وإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين
رفعا وجرا فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والشوبو
عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار وهذا في التعريف
يقيل تصغير يعلى فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين

فيه أيضا في الرفع والجر عوض من المحذوف. وقد أفتيتهم وهو قوله
ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد
على أحد أسماء التي لا ينصرف وفي إعرابه متعلق بيقتفي ونهج
مفعول بيقتفي والضمير المجرور والجملة يقتفي وهو خبر
ثم قال

ولاضطرار أو تناسب صرف
ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

يعني

أن الاسم الذي لا ينصرف قد يصرف في ضرورة الشعر
كقوله عصائب طير تهتدي بعصائب
وهو في الشعر كثير وأما في التناسب فكقوله تعالى سلاسلا
وأغلالا وسعيرا فصرف سلاسلا للتناسب لما بعده ومن صرف
ما لا ينصرف في الموضع المذكور وفي نحو على جواز ... وكذا
من الكلام فيه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أجازه بقوله
والمصروف قد لا ينصرف يعني أن الاسم المنصرف قد يمنع من
الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون
ذلك البتة وحجة الكوفيين في قوله قد لا ينصرف فإن معناه
... التي تقتضي التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرف
قوله

فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع